

اوسها بالمضاف فالرفع له لا باتفاق من غير خلاف
 اما اذا كان موزنا في المص وجماعة على انه مرفوع
 بها ايضا وخالف سيبويه وقال العامل فيه المبتدأ
 وهو مجموع لامع لهما لانه عند مني معها على الفتح
 في جعل راع بالابتداء سيبويه وقول المص وركب
 المزد اي ان المبتدأ المثنى والمجموع وقولنا تحا فيه
 تصور لعدم تحوله للمثنى والمجموع لان الذي يبنى على
 الفتح خصوص المزد اما هما فيبينان على ما ينصبان
 به كما تقدم فكان الاولى له ان يقول بدو فانما
 بانها ليسهل ما ذكر لان البناء يشمل البناء على الفتح
 او على ما ينصب به او ايراد من قوله فانما اما
 حقيقة كاي المزد او حكايا كاي المثنى والمجموع و
 لا تصور في قوله وركب الا اشارة الى علة بناؤه
 كما تقدم وقولنا ان افعالها من حاصده انك
 اذا اتيت بعد لا او لهما بلم تكله معطوف على لهما
 وكررت لامه فلا يخفى انك تجعل لا الاولى
 مع لهما مركبتين ميسرين على الفتح او مضروبين
 او مرفوعان جعلته ميسرا على الفتح او منصوبين
 فلكي لا يفتن البناء على الفتح او جعله منصوبا
 او مرفوعا في هذه ستة واحدا في خمسة الاول
 فلكي في الثاني غير النصب فالجملة ثمانية كانت

جملها

جعلها ان خمسة نظر المنطوق المتن وظاهر دون
 معنومه والاول نظر المفهوم وقولنا وان رفعت او لا
 لا ينصب لبع انه لما علة له عدها ثمانية لانه خمسة
 تكله من مضافا لتعليبه وسياتي والمراد
 به اي المضارع والمثابة للمضافا لكل المرفوع
 از وهذا معنى قولهم ما تعلق به شئ من تمام
 معناه اما بسبب محل او عطفا فقولا اما جعل اي
 عطف اما التعلق بسبب محل في ذكر التعلق فان
 جعله بالنصب محمول لظالم في المثال الاول الواجب
 انما هو وظاهر خبرها ومن زيد جار ومجرور متعلق
 بقول خبرا في المثال الثاني الواقع مع المرفوع
 خبرها وقولنا اما بعطف معطوف على قوله اما
 يعمل مثله في لهما وتلك بين معطوفين على خبر
 منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكرات الموعودنا
 متعلق بمحذوف خبر اي ممدود او تسميته
 بذكر بسبب ما فهم له بعد فالوزن الذي امر
 ترفع على قوله وحكمه ايضا از وقولنا المثنى والمجموع
 معطوف على قولنا المزد وهو ايا الضمير
 عائد على ما كان ينصبان به لتركها مع لا اي
 لتركه معا علة للمثابة وقيل
 العلة لثبته مصححي من دليل ظهورها في قوله

لا فناد ان الأفك ثم ثمانية ص